

لا يسع له ان يقضى بقى الاجزاء الى الرد عن التفرغ عليه اى على اود  
 صورة المسئلة ما ذكره صاحب القنية في الخراب الوكالة المدون  
 اذا دفع المال لاخر يقضى عنه دينه ليس له ان يأخذ منه الشئ  
 ثم نظر ابن وهبان في منظومه بان قال ولو قال دفع المدون مالا  
 الخو يقضى عنه الدين فاراد بتكرار الشئ وقال في شرحه وفي هذا  
 الاصطلاح نظر ينبغي ان يفيد ذلك بان يعلم الطالب بالدفع لما في  
 اعادة المثال اليه من العزل بالطالب واستدلال باقي الظهيرة في  
 مسئلة المثال عن الوكالة من المطلوب ان كانت بالمعنى المحل الطالب  
 لا يصح عزله حال غيبة الطالب ويصح عزله حال حضرته رضى به  
 الطالب ام يخط واما ذلك الاطلاق من العزل والضرر الطالب  
 واليه اشار المصنف بما يفيد ظهور المصلح المستبعد للفعل وهو العصب  
 والنصب وهو الخشب وظهور المصلح انما يكون عند الطالب لا دفع  
 وقال ابن النخبة في شرح الوهبانية والذي يظهر في الله على الاصطلاح  
 لان الراجع في سماع في نقض ما تم من جهة كالدفعه لمن ادعى  
 انه وكيل رب الدين في القبض وكذبه في الدعوى اما دفع ال  
 المدون الدين الى رب الدين له مطالبه هذا واخذ منه او مثله  
 او قيمته ان هالكا مثليا او قيميا فامل اقول الفقهاء من ان ما لا يسع  
 اذ اضلوه هل اذا لم يكن فيه مانع ادعاء الا بتمار على شخص الاحالة  
 واما اذا كان فيه مانع فلا ينقلب الى عكسه وضده وان زال قد  
 عن خيرا الصدى والاعتداد كما اذا وقع المدون لمن ادعى الله وكيل  
 رب الدين الى اخره فان الراجع فيه ليس له ان يسترد المدفوع  
 حتى يجزى الغائب لان المؤدى صار حقا للغائب اجتمعا لا فصرا كما  
 اذا دفعه على فضولى على رجاء الاجازة لم يملك الاسترداد لاجل  
 الاجازة ولان من باشر التصرف فرض ليس له ان ينقصه ما لم يقع لباس  
 عن عرضه والله اعلم بالصواب قال المسعودى وفى او الايام

و

ولو اردف المص انشاء عليه تعالى بالصلوة على النبي وعلى اله عليهم  
 السليم والبيعة والسلام كما هو ثابت المصنفين كان اول اول ارداف  
 المذكور اى ارداف انشاء عليه تعالى بالبي تقديم وهو الصلوة على  
 النبي عليه الصلوة والسلام وعلى اله على ما به اى على البيعة التي هي  
 الشارح به وهو قوله بالصلوة على النبي وعلى اله عليهم السليم والبيعة  
 فانه بعد شرعا فيجوز عملا لان صبر عليه ان كان راجعا الى النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم واله يلزم التسوية بين الال والنبي في الصلوة وان  
 كان راجعا الى الال بحسب يلزم الاستقلال بها وانكلا غير جدي عملا  
 وشرعا كما بين في موضعه وان هذا اشار بقوله تعميم او تخصيصا ثم  
 على فهم على طرف الف والشر يقوله لان فهم علم الف في صورة  
 التعميم وناصيل ما لا يباع اى ولا تفهم جعل ما يكون بالاتباع اصلا  
 في صورة التخصيص واما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم المراد  
 على اى اوفى فهو من خصا يصى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يسع  
 مثله من الغير كما في النهاية وتخصيص حكم معين عطف على قوله بالبي  
 تقدم تقديره و ارداف انشاء تخصيصا حكم معين وهو كون قوله  
 عليها البيعة والسلام غير صحيح وان كان يرجح به العقب لكن يلزم  
 به الترتيبا بهم خلاف الاصل الرنى وهو الصلوة على النبي عليه  
 الصلوة والسلام خصوصا ثم على انه عموما هذا لا يح في هذا المقام  
 بعون الله الملك العلام ثم شرح عويصات الافكار ابن الفارسي

٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

قال التولى الفارسي عليه رحمة الباري ان مسجد الكوفة والنواقي  
 من مجال دارك القوادم والوعاوى لله تصعب من ذرى قصوى  
 مراقبه بالثب والكمال في اعصا و مناع جلال التولى اول يريد بالكون

